

Domestic Inflationary Pressures in the Egyptian Economy

Oweda, M. A. ; M. M. G. Al-Magraby ; M. A. Shata and Asmaa E. A. Trabiah

Agric, Economic Dept, fac. of Agric. Mans. Univ.



الضغوط التضخمية المحلية في الاقتصاد المصري

محمد عبد السلام عويضة، محمد محمد جبر المغربي، محمد علي محمد شطا و أسماء اسماعيل ابو الفتوح طرابيه
قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

المخلص

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد. وقد ينشأ التضخم نتيجة زيادة كمية النقود ويتعين في هذه الحالة تقييد كمية تلك النقود المتداولة للحد من الفجوات التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، كما ينشأ التضخم أيضا نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات دون أن تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحدث الزيادة في الأسعار، كما ينشأ أيضا نتيجة زيادة تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب أو الأجر بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية أو زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة، أو ينشأ نتيجة خلل في بعض العوامل الهيكلية للبنية الاقتصادية والاجتماعي مثل تراجع أسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية، مما يؤدي لتراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا على كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل. وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري، حيث قدر متوسط التضخم خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠) بنحو 7.48%، بل تزايد ذلك المعدل إلى نحو 9.55% خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٠)، كما لوحظ زيادة متوسط التضخم خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٨) حيث قدر بنحو 10.63%، كما قدر التضخم بنحو 11.5% خلال عام ٢٠١٥ الأمر الذي يعني أنه ينمو تلقائيا بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى التضخم الجامح، ثم التضخم المنفجر الذي يدمر كافة قطاعات الاقتصاد القومي وبلا هوادة، مما يستدعي معه دراسة الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي للحد من آثارها سواء في الأمد القصير والبعيد تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الضغوط التضخمية المحلية في مصر والتي يتولد عنها مجموعة من الاختلالات الهيكلية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)، وذلك من خلال معالم الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي. وقياس سرعة تداول النقود المستخدمة لتسوية نسبة الإفراط النقدي، وتبين بالنسبة للمعامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي، وقياس سرعة تداول النقود المستخدمة لتسوية المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، تبين أن هناك ثباتا نسبيا في سرعة تداول النقود خلال فترة الدراسة، سواء بالنسبة لكل من (V_1) ، (V_2) ، ومتوسط السرعتين، وقد تنخفض خلال فترات التضخم المتزايد، وربما يرجع ذلك إلى زيادة ضخ كميات متزايدة من النقود في مجالات محددة دون أن تنور أكثر من مرة في السنة، أو إلى زيادة ميل الأفراد إلى الاكتناز، مما يدل على أن بطء سرعة تداول النقود خلال فترات التضخم، ومن ثم لم تساهم سرعة دوران النقود إيجابيا في رفع مستويات الأسعار خلال هذه الفترة أي عدم مسئوليتها عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية، كما تبين أن درجة الاستقرار النقدي كانت سببا من أسباب التضخم مما يولد ضغوطا تضخمية على الاقتصاد المصري. وبالنسبة للفجوة التضخمية المحلية عن طريق كل من معيار فائض الطلب الكلي، وصافي فائض الطلب الكلي، ومعيار فائض عرض النقود، وأخيرا معيار إجمالي الإنفاق الكلي أو الصافي يمثل متوسط إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة نحو 82.91 مما يعني أن معيار إجمالي فائض الطلب الكلي ساهم إيجابيا في رفع مستويات الأسعار خلال سنوات الدراسة أي مسئوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية، كما قدرت التقلبات في الفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة نحو 73.97%، كما لوحظ أن الحجم النسبي للفجوة التضخمية المحسوب طبقا لصافي فائض الطلب يقترب من المحسوب طبقا لإجمالي فائض الطلب، الأمر الذي يشير إلى أن معيار صافي فائض الطلب ساهم إيجابيا أيضا في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسئوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية، وقد قدرت التقلبات في الفجوة التضخمية طبقا لصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة بنحو 77.92%، كما تبين أن هناك فائض عرض النقود (فجوة تضخمية) حسب مفهوم عرض النقود (M_1) ، (M_2) بلغ أقصاه نحو 33623.03 مليون جنيه، ونحو 66205.04 مليون جنيه عام ٢٠١٣ على الترتيب، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي مما يؤدي لزيادة الأسعار، الأمر الذي يعني أن زيادة عرض النقود كان سببا من أسباب التضخم خلال بعض سنوات تلك الفترة، كما يلاحظ أن تلك النتائج تتفق مع الفجوة التضخمية حسب مفهوم عرض النقود بالمفهومين (M_1) ، (M_2) ، خلال نفس الفترة المدروسة. وبالنسبة لنسبة الإفراط النقدي، وتبين أن حجم الإفراط النقدي يجب التعرف على تطور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة (ρ_0) ، وتبين أن كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقلبها 22 قرشا، 1.02 جنيها في التداول كمتوسط لمفهومي عرض النقود (M_1) ، (M_2) ، على الترتيب خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن حجم الإفراط النقدي كان سببا من أسباب التضخم كما اتضح سابقا من قياس الفجوة التضخمية طبقا لمعيار فائض عرض النقود، كما لوحظ مدى العلاقة بين نسبة الإفراط النقدي ونسبة الفجوة التضخمية سواء طبقا لإجمالي فائض الطلب، أو لصافي فائض الطلب حيث تكاد تطابق مع بعضها البعض بمعنى أن النمو الذي حدث في كمية النقود أدى لخلق فائض الطلب، وأن التزايد في فائض الطلب أدى لارتفاع مماثل في مستويات الأسعار، وظهر ذلك جليا من أن تلك النسبة قدرت بنحو 20.17%، 47.58% بالنسبة لمفهومي عرض النقود (M_1) ، (M_2) على الترتيب، وارتفاع هذه النسبة في حالة مفهوم عرض النقود (M_2) يؤكد أن حجم الإفراط النقدي ساهم إيجابيا في خلق التضخم، الأمر الذي يعني أن تلك النسب تمثل نسبة مرتفعة من صافي فائض الطلب نظرا لما تقوم به الدولة أحيانا بتأجيل سياسة النقود الرخيصة The policy of cheap money التي تتمثل في زيادة كمية النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الاستقرار النقدي مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري تدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية سواء النقدية والمالية والتجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، وتشجيع الأفراد على الادخار، فكما زاد الميل للادخار انخفض الميل للاستهلاك مما يعمل على محاولة دفع عجلة الاستثمار وزيادة معدلاته بناء على معدلات الادخار المحلي مما يؤدي إلى تقييد الادخار الذي يؤدي بدوره إلى تقييد الطلب الكلي، وكل ذلك مرهون بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي بالبنية التحتية للدولة مما يؤدي لتحقيق معدلات التنمية المتواصلة وتقليل معدلات التضخم.

المقدمة

الكلي، وصافي فائض الطلب، ومعيار فائض عرض النقود، وأخيرا معيار نسبة الإفراط النقدي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تزايد الضغوط التضخمية على المستوى المحلي والتي يعاني منها الاقتصاد المصري والتي تفاقمت بصورة متزايدة في هذه الفترة الأخيرة الأمر الذي يهدد جميع خطط التنمية وتفاقم حالات عدم الاستقرار ببنين الطلب والعرض والسلع والخدمات، مما يتطلب معه ضرورة التعرف على تلك الضغوط المحلية وأسبابها في محاولة للحد منها والسيطرة عليها سواء في المدى القصير أو البعيد خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تمت في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في زيادة الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري، حيث قدر متوسط التضخم خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠) بنحو 7.48%، بل تزايد ذلك المعدل إلى نحو 9.55% خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)، وذلك بمعدل زيادة قدرت بنحو 27.67% عند مقارنة الفترة الثانية بالفترة الأولى كما تبين أيضا أن متوسط التضخم المقدر بنحو 9.55% خلال الفترة الثانية من النوع المضاعف ذاتيا والذي ينحصر بين (٨% - ١٢%)، كما لوحظ زيادة متوسط التضخم خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٠٨) حيث قدر بنحو 10.63%، كما قدر التضخم بنحو 11.5% خلال عام ٢٠١٥ الأمر الذي يعني أنه ينمو تلقائيا بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى التضخم الجامح ثم التضخم المنفجر الذي يدمر كافة قطاعات الاقتصاد القومي وبلا هوادة، مما

تعرض مختلف الدول لظاهرة التضخم حيث يعرف بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

وينشأ التضخم نتيجة زيادة كمية النقود ويتعين في هذه الحالة تقييد كمية تلك النقود المتداولة للحد من الفجوات التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، كما ينشأ التضخم أيضا نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات دون أن تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحدث الزيادة في الأسعار، كما ينشأ أيضا نتيجة زيادة تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب أو الأجر بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية أو زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة، أو ينشأ نتيجة خلل في بعض العوامل الهيكلية للبنية الاقتصادية والاجتماعي مثل تراجع أسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية، مما يؤدي لتراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا على كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل.

ولتشخيص ظاهرة التضخم المحلي تم استخدام بعض المعايير الاقتصادية المختلفة لقياس ذلك التضخم الذي يتعرض له الاقتصاد القومي وذلك على المستوى المحلي، كمعامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي. وقياس سرعة تداول النقود المستخدمة لتسوية المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والفجوة التضخمية عن طريق كل من معيار فائض الطلب

الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تحديد سرعة تداول النقود عن طريق معادلة كمية النقود كما يلي:

$$V = \frac{PQ}{M} = \frac{GDP}{M}$$

V = سرعة تداول النقود خلال فترة زمنية معينة.

P = المستوى العام للأسعار.

Q = حجم المبادلات الاقتصادية.

M = متوسط كمية النقود خلال تلك الفترة.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية

وبدراسة الجدول رقم (1)، تبين أن هناك ثباتاً نسبياً في سرعة تداول النقود خلال فترة الدراسة، سواء بالنسبة لكل من (V_1) ، (V_2) ، ومتوسط السرعتين، وقد تنخفض خلال فترات التضخم المتزايد، وربما يرجع ذلك إلى زيادة ضخ كميات متزايدة من النقود في مجالات محددة دون أن تدور أكثر من مرة في السنة، أو إلى زيادة ميل الأفراد إلى الاكتناز، مما يدل على أن بطء سرعة تداول النقود خلال فترات التضخم، ومن ثم لم تساهم سرعة دوران النقود إيجابياً في رفع مستويات الأسعار خلال هذه الفترة أي عدم مسئوليتها عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وبالنسبة لمتوسط معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)، وبدراسة الجدول رقم (1) خلال فترة الدراسة، تبين أنه قدر بنحو (72571.51 مليون جنيه)، (4748.11) مليون جنيه لمفهومي عرض النقود (M_1) ، (M_2) على الترتيب، مما يعني أن الأسعار تتجه للانخفاض نظراً للإشارة السالبة للمعامل، ولكن يلاحظ أنه بالنسبة للمفهوم الثاني لعرض النقود (M_2) اتضح أنه خلال أعوام 2013، 2014، 2015 قدر معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي) بنحو 48351.21، 27775.39، 11634.10 خلال الأعوام السابقة على الترتيب مما يعني أن هناك ضغطاً تضخيمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع نظراً للإشارة الموجبة للمعامل وربما يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد خلال تلك الفترة من انهيار الحالة الاقتصادية التي مرت بها البلاد نتيجة الثورات التي شهدها البلاد وانخفاض العرض الكلي وعدم كفاية الإنتاج عن ملاحقة الطلب الكلي من السلع والخدمات، مما سبق يتضح أن درجة الاستقرار النقدي كانت سبباً من أسباب التضخم خاصة خلال أعوام 2013، 2014، 2015.

ويعاب على مقياس معامل الاستقرار النقدي أو معدل الضغط التضخمي والذي تم تطبيقه هو أنه لا يوضح أسباب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود والناتج المحلي الحقيقي.

جدول 1. معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي)، وسرعة دوران النقود لمفهومي عرض النقود M_1 ، M_2 خلال الفترة (2000-2015).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الجارية (مليون جنيه) (1)	الناتج المحلي الإجمالي الثابتة (مليون جنيه) (2)	معدل التغير في الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون جنيه) (3)	معدل التغير في الإجمالي بالأسعار (مليون جنيه) (4)	معدل التغير في (مليون جنيه) (5)	معدل التغير في (مليون جنيه) (6)	معدل التغير في (مليون جنيه) (7)	معدل التغير في (مليون جنيه) (8)	سرعة النقود V_1 (%) (9)	سرعة النقود V_2 (%) (10)	متوسط السرعتين (%) (11)	معامل الاستقرار النقدي M_1 (مليون جنيه) (12)	معامل الاستقرار النقدي M_2 (مليون جنيه) (13)
2000	315667.00	315667.00	-	49750.00	-	255488.00	-	6.35	1.24	2.80	-	-	-
2001	332543.80	296812.40	-18854.60	53492.00	3742.00	285084.00	3742.00	6.22	1.17	2.69	22596.60	48450.60	
2002	354563.80	306303.00	9490.60	60203.00	6711.00	329126.00	6711.00	5.89	1.08	2.52	-2779.60	34551.40	
2003	390619.40	365547.90	59244.90	67212.00	7009.00	384262.00	7009.00	5.81	1.02	2.43	-52235.90	-4108.90	
2004	456322.40	381001.30	15453.40	77606.00	10394.00	434911.00	10394.00	5.88	1.05	2.48	-5059.40	35195.60	
2005	506511.00	398612.40	17611.10	89685.00	12079.00	493884.00	12079.00	5.65	1.03	2.41	-5532.10	41361.90	
2006	581144.10	426149.90	27537.50	109274.00	19589.00	560356.00	19589.00	5.32	1.04	2.35	-7948.50	38934.50	
2007	710387.00	616606.00	190456.10	131290.20	22016.20	662688.20	22016.20	5.41	1.07	2.41	-168439.90	-88123.90	
2008	855301.80	761398.20	144792.20	170579.00	39288.80	766664.00	39288.80	5.01	1.12	2.37	-105503.40	-40816.40	
2009	994055.70	796835.72	35437.52	182991.00	12412.00	831211.00	12412.00	5.43	1.20	2.55	-23025.52	29109.48	
2010	1150589.60	837741.30	40905.58	214040.00	31049.00	917459.00	31049.00	5.38	1.25	2.60	-9856.58	45342.42	
2011	1309905.70	989658.60	151917.30	248707.00	34667.00	1009411.00	34667.00	5.27	1.30	2.61	-117250.30	-59965.30	
2012	1695095.70	1313569.40	323910.80	274510.00	25803.00	1094408.00	25803.00	6.17	1.55	3.09	-298107.80	-238913.80	
2013	1908314.40	1466895.81	153326.41	344099.86	69589.86	1296085.62	69589.86	5.55	1.47	2.86	-83736.55	48351.21	
2014	2177819.90	1659635.80	192739.99	410554.00	66454.14	1516601.00	66454.14	5.30	1.44	2.76	-126285.85	27775.39	
2015	2459025.30	1813625.70	153989.90	459136.00	48582.00	1682225.00	48582.00	5.36	1.46	2.80	-105407.90	11634.10	
المتوسط	1012366.63	796628.78	99863.91	183945.57	19837.80	81747.94	19837.80	5.61	1.20	2.60	-72571.51	-4748.11	
الانحراف المعياري	700290.00	512767.03	90190.14	131331.36	71004.07	57266.10	71004.07	0.39	0.18	0.21	80014.23	77422.37	
معامل الاختلاف	69.67	64.37	90.83	71.40	10.13	70.05	10.13	6.92	14.89	8.10	117.10	163.80	
كبير قيمة	2459025.30	1813625.70	323910.80	459136.00	69589.86	1682225.00	69589.86	6.35	1.55	3.09	-298107.80	48450.60	
صغير قيمة	315667.00	296812.40	-18854.60	49750.00	3742.00	255488.00	3742.00	5.01	1.02	2.35	-52235.90	-4108.90	
% التغير	678.99	511.03	-	822.89	1759.70	588.44	1759.70	26.54	52.37	31.68	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- وزارة التخطيط المصرية، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

والخدمات ويتحقق عند زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، والثانية إذا حدث فائض في العرض النقدي ويمثل في الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود. ويتم قياس تلك الفجوة من خلال المعايير التالية:

يستدعي معه دراسة الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي لحد من أثارها سواء في الأمد القصير والبعيد

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الضغوط التضخمية المحلية في مصر والتي يتولد عنها مجموعة من الاختلالات الهيكلية خلال الفترة (2000-2015)، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الضغوط التضخمية المحلية عن طريق معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

المحور الثاني: الضغوط التضخمية المحلية عن طريق الفجوة التضخمية بصورها المختلفة.

المحور الثالث: الضغوط التضخمية المحلية عن طريق نسبة الإفراط النقدي.

الأسلوب البحثي ومنهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناء على الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة (2000-2015)، كما تم استخدام بعض المعايير الاقتصادية لقياس الضغوط التضخمية المحلية ومنها معامل الاستقرار النقدي ونسبة الإفراط النقدي والفجوة التضخمية بطريقتي إجمالي فائض الطلب، وصافي فائض الطلب.

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، ومطابعات ونشرات وزارتي التجارة والصناعة، والتخطيط وصندوق النقد العربي والبنك الدولي، بجانب اعتماد الدراسة في إطارها النظري والتحليلي على العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

النتائج والمناقشات

المحور الأول: الضغوط التضخمية المحلية عن طريق معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

قبل البدء بدراسة معيار معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي لا بد من قياس سرعة تداول النقود للتعرف على متوسط عدد المرات التي انتقلت بها كل وحدة من وحدات النقد لتسوية المعاملات

جدول 1. معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي)، وسرعة دوران النقود لمفهومي عرض النقود M_1 ، M_2 خلال الفترة (2000-2015).

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- وزارة التخطيط المصرية، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

المحور الثاني: الضغوط التضخمية المحلية عن طريق الفجوة التضخمية بصورها المختلفة.

ويمكن التعرف على ماهية تلك الفجوة التي تنشأ خلال فترة زمنية معينة من خلال حالتين: الأولى إذا حدث فائض في الطلب الكلي على السلع

مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 9% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الإنفاق القومي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 67.49%، مقتربة من التقلبات الحادثة في إجمالي الاستخدامات خلال تلك الفترة وربما يرجع ذلك أيضا التقلبات وعدم الاستقرار في المكونات الأساسية المكونة لإجمالي الإنفاق القومي وذلك فيما يتمثل في إجمالي كل من الاستثمارات والاستهلاك. وبدراسة هذه العوامل المؤثرة على إجمالي الإنفاق القومي أي الطلب الكلي تبين أنها تتمثل فيما يلي:

أ- إجمالي الاستثمار

بدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن إجمالي الاستثمار تراوح بين حد أدنى 65.50 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى 333.70 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 409.47% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 17.78 مليار جنيه تمثل نحو 10.66% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 166.79 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستثمارات خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر نحو 52.24%، مما يعني زيادة التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة كما في كل من إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإنفاق القومي وذلك نظرا للظروف السائدة خلال تلك الفترة من الأزمة المالية العالمية والثورات وما تبعته نتيجة ذلك من ظروف اقتصادية أثرت على الاقتصاد المصري عامة وعلى إجمالي الاستثمارات خاصة الأمر الذي ظهر جليا في تذبذب وعدم استقرار إجمالي الاستثمارات خلال تلك الفترة.

ب- إجمالي الاستهلاك

بدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن إجمالي الاستهلاك تراوح بين حد أدنى 296.10 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 2285.70 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 671.94% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 127.88 مليار جنيه تمثل نحو 13.94% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 917.24 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 89% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 11% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

أولا: معيار فائض الطلب الكلي

حيث يتم مقارنة الطلب الكلي بالعرض الكلي على السلع والخدمات وتتمثل تلك الفجوة التضخمية بالفارق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الموارد

وتتمثل تلك الاستخدامات في إجمالي كل من الاستثمار والاستهلاك والصادرات الكلية للسلع والخدمات بينما تتمثل إجمالي الموارد في الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة مضافا إليه الواردات الكلية من السلع والخدمات فإذا زاد الإنفاق زادت الفجوة التضخمية وإذا انخفض الإنفاق انخفضت الفجوة التضخمية.

ويتمثل فائض الطلب في المعادلة التالية

$$D_x = (C_p + C_G + I + E) - Y$$

حيث D_x = إجمالي فائض الطلب C_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية C_G = الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية I = الاستثمار بالأسعار الجارية E = الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية Y = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

وفيما يلي تفصيل كل من جانب الاستخدامات وجانب الموارد:

أولا : جانب الاستخدامات

تبين من دراسة إجمالي الاستخدامات وبدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 417.70 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 2940.30 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 603.93% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي الاستخدامات خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 165.18 مليار جنيه تمثل حوالي 12.80% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 1290.28 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستخدامات لفترة الدراسة تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 62.99%، مما يعني مزيدا من التقلبات خلال تلك الفترة بنحو عدم استقرار في المكونات الأساسية المكونة لإجمالي الاستخدامات وخاصة فيما يتمثل في إجمالي كل من الاستثمارات والصادرات السلعية والخدمية. وبدراسة العوامل المؤثرة على إجمالي الاستخدامات تبين أنها تتمثل في:

1- الإنفاق القومي الإجمالي.

وبدراسة الجدول رقم (2) خلال فترة الدراسة، تبين أن الإنفاق القومي الإجمالي تراوح بين حد أدنى 364.70 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى 2634.90 مليار جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 622.48% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 174.1 مليار جنيه تمثل نحو 13.49% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 1090.83 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند

جدول 2. الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعا لطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة (2000-2015).

الحجم النسبي للفجوة التضخمية (%)	الفجوة التضخمية (مليار جنيه)	إجمالي الاستخدامات (مليار جنيه)	إجمالي الموارد (مليار جنيه)	الواردات الكلية والسلعية والخدمية (مليار جنيه)	الصادرات الكلية والسلعية والخدمية (مليار جنيه)	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه)	الإنفاق الإجمالي (مليار جنيه)	الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	إجمالي الاستثمار (مليار جنيه)	معدل الاستثمار إلى الإنفاق الإجمالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	البيسان		
(14)	(13)	(12)	(11)	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)		
(14)	(13)	(12)	(11)	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)		
15.53	26.53	419.80	393.27	77.60	55.1	49.03	364.70	2.1	81.19	296.1	18.23	66.5	315.67	2000
27.35	63.79	440.70	376.91	80.1	62.7	81.19	378.00	1.9	82.17	310.6	17.33	65.5	296.81	2001
29.34	73.36	465.56	392.20	85.9	69.4	89.86	396.16	0.7	82.61	327.264	17.22	68.2	306.30	2002
17.83	54.37	521.72	467.35	101.8	91	65.17	430.72	2.4	83.07	357.819	16.37	70.5	365.55	2003
29.80	106.94	631.54	524.60	143.6	137	113.54	494.54	2.6	82.85	409.742	16.62	82.2	381.00	2004
38.23	140.20	714.41	574.21	175.6	163.4	152.40	551.01	0.3	82.38	453.911	17.57	96.8	398.61	2005
47.31	191.59	812.74	621.15	195	185	201.59	627.74	0	81.57	512.044	18.43	115.7	426.15	2006
26.43	128.87	1004.88	876.01	259.4	225.3	162.97	779.58	0	80.08	624.28	19.92	155.3	616.61	2007
24.59	137.10	1244.50	1107.40	346	295.9	187.20	948.60	1	78.76	747.102	21.14	200.5	761.40	2008
39.90	248.71	1374.85	1126.14	329.3	260.1	317.91	1114.75	2.9	81.80	911.85	17.94	200	796.84	2009
51.57	368.85	1527.39	1158.54	320.8	257.6	432.05	1269.79	3.5	81.47	1034.49	18.25	231.8	837.74	2010
44.23	381.25	1709.41	1328.16	338.5	282	437.75	1427.41	5.4	83.57	1192.906	16.05	229.1	989.66	2011
36.44	346.03	2066.80	1720.77	407.20	274.60	478.63	1792.20	22.3	85.02	1523.8	13.73	246.1	1313.57	2012
33.73	376.90	2278.30	1901.40	434.5	316.6	494.80	1961.70	22.8	86.52	1697.3	12.32	241.6	1466.90	2013
37.47	442.26	2584.90	2142.64	483	303.4	621.86	2281.50	25.5	87.26	1990.9	11.62	265.1	1659.64	2014
45.28	616.17	2955.80	2339.63	526	320.9	821.27	2634.90	15.5	86.75	2285.7	12.66	333.7	1813.63	2015
32.40	231.43	1297.08	1065.63	269.02	206.25	294.20	1090.83	6.81	82.91	917.24	16.36	166.79	796.63	متوسط
10.39	171.20	82.21	158.24	150.28	97.18	229.39	741.22	9.9	7.39	125.89	2.72	87.13	527.77	الأنحراف المعياري
32.08	73.97	13.25	21.77	55.90	47.12	77.97	97.29	133.50	7.89	70.27	16.62	52.24	64.27	معامل الاختلاف
51.57	616.17	2955.80	2339.63	526.00	320.90	821.27	2634.90	25.50	87.26	2285.70	21.14	333.70	1813.63	أكبر قيمة
15.53	26.53	419.80	376.91	77.60	55.10	49.03	364.70	0.00	78.76	296.10	11.62	65.50	296.81	صغر قيمة
232.02	2222.29	604.10	520.73	577.84	482.40	1574.94	622.48	0	10.80	671.94	81.90	409.47	511.03	% التغير

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الانترنت، 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

تايح جدول ٢. الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعاً لطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

السنة	صافي فائض الطلب بدون التحويلات (مليار جنيه) (١٥)	صافي فائض الطلب (مليار جنيه) (١٦) = (٨) - (١٥)	معدل عجز العمليات الجارية لإجمالي فائض الطلب (%) (١٧) = (١٥) ÷ (٨)	نسبة الفجوة التضخمية (صافي فائض الطلب/الناتج المحلي) (%) (١٨) = (١٦) ÷ (١)
٢٠٠٠	(1.71)	50.75	(3.49)	16.08
٢٠٠١	(1.03)	82.22	(1.27)	27.70
٢٠٠٢	(0.84)	90.71	(0.94)	29.61
٢٠٠٣	(0.33)	65.50	(0.51)	17.92
٢٠٠٤	(0.08)	113.62	(0.07)	29.82
٢٠٠٥	(0.42)	152.82	(0.27)	38.34
٢٠٠٦	(0.66)	202.25	(0.33)	47.46
٢٠٠٧	(0.84)	163.81	(0.51)	26.57
٢٠٠٨	(1.53)	188.74	(0.82)	24.79
٢٠٠٩	(2.29)	320.21	(0.72)	40.18
٢٠١٠	(2.68)	434.73	(0.62)	51.89
٢٠١١	(3.28)	441.03	(0.75)	44.56
٢٠١٢	(4.68)	483.31	(0.98)	36.79
٢٠١٣	(3.64)	498.44	(0.74)	33.98
٢٠١٤	(4.61)	626.47	(0.74)	37.75
٢٠١٥	(4.46)	825.74	(0.54)	45.53
المتوسط	(2.07)	296.27	(0.83)	32.67
الانحراف المعياري	١.٩٢	٢٢٠.٨٦	٠.٧٧	١٠.٣٩
معامل الاختلاف	(٧٨.٤٩)	٧٧.٩٢	(٩٢.٢١)	٣١.٨٠
أكبر قيمة	(0.08)	825.74	(0.07)	51.89
أصغر قيمة	(4.68)	50.75	(3.49)	16.08
% التغير	98.22	1527.19	(97.90)	222.80

* الأرقام بين القوسين سالبة. المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: ١- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الإنترنت، ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول ٣. معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الاستخدامات والمكونات الأساسية لها في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
١	إجمالي الاستخدامات (مليار جنيه)	ص = 113.74 + ١٦٥.١٨ س (١.٠٢) N.S (٤.٣٣)	٠.٩٤	٢٠٥.٢٣**	١٢٩٠.٢٨	١٦٥.١٨	١٢.٨٠
٢	الاتفاق القومي الإجمالي (مليار جنيه)	ص = 159.50 + ١٤٧.١٠ س (١.٢٩) N.S (١.٥٤)	٠.٩١	١٣٣.١٧**	١٠٩٠.٨٣	١٤٥.٦٦	١٣.٤٩
٣	إجمالي الاستثمار (مليار جنيه)	ص = 15.64 + ١٧.٧٨ س (١.٤٠) N.S (١٥.٣٩)	٠.٩٤	٢٣٦.٩٥**	١٦٦.٧٩	١٧.٧٨	١٠.٦٦
٤	إجمالي الاستهلاك (مليار جنيه)	ص = 169.76 + ١٢٧.٨٨ س (١.٤٥) N.S (١٠.٥٧)	٠.٨٩	١١١.٦٢**	٩١٧.٢٤	١٢٧.٨٨	١٣.٩٤
٥	الصادرات السلعية والخدمية (مليار جنيه)	ص = 40.38 + ١٩.٥١ س (٢.٦١) N.S (١٢.٢٠)	٠.٩١	١٤٨.٨١**	٢٠٦.٢٥	١٩.٥١	٩.٤٦

حيث ص = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
 س = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢،، ١٦ = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة. NS: غير معنوي، (**): معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١، (*) معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحترار تمثل قيمة (ت) المحسوبة. المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢).

وبالنسبة لمعدل النمو للاستهلاك العام خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 6.16% خلال عام ٢٠٠١، وحد أقصى قدر بنحو 17.58% خلال عام ٢٠٠٩، بنسبة زيادة قدرت بنحو 185.54% بالنسبة لعام ٢٠٠١.

وبالنسبة لمقدار ما يمثله الاستهلاك الخاص بالنسبة للاستهلاك القومي تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 12.29% عام ٢٠١٢، وحد أقصى قدر بنحو 15.11 مليار جنيه عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 18.71% مقارنة بعامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بمتوسط قدر بنحو 13.47 مليار جنيه، كما قدر معامل الاختلاف بنحو 7.49% خلال نفس الفترة المذكورة.

٢- الصادرات السلعية والخدمية:

بدراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة، تبين أن الصادرات السلعية والخدمية تراوحت بين حد أدنى 55.10 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 320.90 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 482.40% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٣)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 19.51 مليار جنيه تمثل نحو 9.46% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 206.25 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩١% من قيمة هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى ٩% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات لإجمالي الصادرات السلعية والخدمية لفترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 47.12%، مما يعني زيادة التقلبات الحادثة في الصادرات السلعية والخدمية خلال تلك الفترة كما حدث في كل من إجمالي الاستخدامات وإجمالي الاتفاق القومي وإجمالي الاستثمارات وإجمالي الاستهلاك وذلك كما سبق للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار، كما لوحظ أن التقلبات في الصادرات السلعية والخدمية كانت أقل مقارنة بالتقلبات الحادثة في كل من الاستهلاك النهائي وإجمالي الاستثمار

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستهلاك خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 70.42%، مما يعني أيضاً زيادة التقلبات الحادثة بالنسبة لإجمالي الاستهلاك كما حدث في كل من إجمالي الاستخدامات وإجمالي الاتفاق القومي وإجمالي الاستثمارات وذلك كما سبق للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار، كما يلاحظ أن التقلبات الحادثة في الاستهلاك النهائي فاقت التقلبات الاقتصادية في إجمالي الاستثمار.

وبدراسة الجدول رقم (٤)، لبيان لمعدل النمو للاستهلاك القومي خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 4.67% خلال عام ٢٠٠١، وحد أقصى قدر بنحو 21.72% خلال عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 365.15% بالنسبة لعام ٢٠٠١، ويمكن دراسة الاستهلاك النهائي بنوعيه الخاص والعام كما يلي:

أ- الاستهلاك الخاص: تبين من دراسة الجدول السابق أن الاستهلاك الخاص

تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 258 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى قدر بنحو 1998.30 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 674.53% مقارنة بعام ٢٠٠٠، بمتوسط قدر بنحو 797.50 مليار جنيه، وبالنسبة لمعدل النمو للاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة المذكورة، تبين أنه تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 3.42% خلال عام ٢٠٠٢، وحد أقصى قدر بنحو 22.50% خلال عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 557.60% بالنسبة لعام ٢٠٠٢. وبالنسبة لمقدار ما يمثله الاستهلاك الخاص بالنسبة للاستهلاك القومي تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 84.89% عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، وحد أقصى قدر بنحو 87.71 مليار جنيه عام ٢٠١٢، بنسبة زيادة قدرت بنحو 3.33% مقارنة بعام ٢٠٠٤، بمتوسط قدر بنحو 86.49 مليار جنيه، كما قدر معامل الاختلاف بنحو 1.17% خلال نفس الفترة المذكورة.

ب- الاستهلاك العام: تبين من دراسة الجدول السابق أن الاستهلاك العام تراوح

بين حد أدنى قدر بنحو 38.10 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى قدر بنحو 287.40 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 654.33% مقارنة بعام ٢٠٠٠، بمتوسط قدر بنحو 119.74 مليار جنيه،

جدول ٤. الاستهلاك النهائي بنوعية الخاص والعام ومعدلات النمو لكل منهم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥). (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	الاستهلاك الخاص			الاستهلاك العام			اجمالي الاستهلاك	
	قيمة	معدل النمو (%)	الاستهلاك الخاص للكلية (%)	قيمة	معدل النمو (%)	الاستهلاك العام للكلية (%)	قيمة	معدل النمو (%)
٢٠٠٠	258	-	87.13	38.10	-	12.87	296.10	-
٢٠٠١	270	4.44	86.93	40.60	6.16	13.07	310.60	4.67
٢٠٠٢	279.56	3.42	85.42	47.70	14.88	14.58	327.26	5.09
٢٠٠٣	304.92	8.32	85.22	52.90	9.83	14.78	357.82	8.54
٢٠٠٤	347.84	12.34	84.89	61.90	14.54	15.11	409.74	12.67
٢٠٠٥	385.31	9.72	84.89	68.60	9.77	15.11	453.91	9.73
٢٠٠٦	436.14	11.66	85.18	75.90	9.62	14.82	512.04	11.35
٢٠٠٧	539.88	19.21	86.48	84.40	10.07	13.52	624.28	17.98
٢٠٠٨	649.60	16.89	86.95	97.50	13.44	13.05	747.10	16.44
٢٠٠٩	793.55	18.14	87.03	118.30	17.58	12.97	911.85	18.07
٢٠١٠	899.79	11.81	86.98	134.70	12.18	13.02	1034.49	11.86
٢٠١١	1035.91	13.14	86.84	157.00	14.20	13.16	1192.91	13.28
٢٠١٢	1336.60	22.50	87.71	187.20	16.13	12.29	1523.80	21.72
٢٠١٣	1486.10	10.06	87.56	211.20	11.36	12.44	1697.30	10.22
٢٠١٤	1738.50	14.52	87.32	252.40	16.32	12.68	1990.90	14.75
٢٠١٥	1998.30	13.00	87.43	287.40	12.18	12.57	2285.70	12.90
المتوسط	797.50	*11.37	*86.49	119.74	*12.15	*13.47	917.24	*11.67
الانحراف المعياري	٥٦٧.٤٩	٥.٢١	١.٠١	٧٨.٥١	٣.١٤	١.٠١	٦٤٥.٨٩	٤.٧٣
معامل الاختلاف	٧١.١٦	٤٥.٨٣	١.١٧	٦٥.٥٧	٢٥.٨٣	٧.٤٩	٧٠.٤٢	٤٠.٥٧
أكبر قيمة	1998.30	22.50	87.71	287.40	17.58	15.11	2285.70	21.72
أصغر قيمة	270.00	3.42	84.89	40.60	6.16	12.29	310.60	4.67
% التغير	640.11	557.60	3.33	607.88	185.54	23.02	635.90	365.15

* المتوسط الهندسي المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٨% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات لإجمالي الموارد لفترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 61.77%، وهذا يعني مزيداً من التقلبات الحادثة في إجمالي الموارد كما حدث في التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقاً. وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

جدول ٥. معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الموارد والمكونات الأساسية لها في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
١	إجمالي الموارد (مليار جنيه)	ص ^ا = 63.41 + 132.83 س ^د - (٠.٦٤) N.S (١٢.٩٦)**	٠.٩٢	167.86**	١٠٦٥.٦٥	١٣٢.٨٣	١٢.٤٦
٢	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار جنيه)	ص ^ا = 68.35 + 101.76 س ^د - (٠.٧٥) N.S (١٠.٧٩)**	٠.٨٩	١١٦.٥٠**	٧٩٦.٦٣	١٠١.٧٦	١٢.٧٧
٣	الواردات السلعية والخدمية (مليار جنيه)	ص ^ا = 4.94 + 31.07 س ^د - (٠.٣٤) N.S (٢٠.٤٠)**	٠.٩٧	٤١٦.٢١**	٢٦٩.٠٢	٣١.٠٧	١١.٥٥

حيث ص^ا = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
 س^د = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ٣، ١٦ = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة.
 (**) معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
 المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢).

وبدراسة العوامل المؤثرة على إجمالي الموارد تبين أنها تتمثل فيما يلي:

١- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبدراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة، تبين أن الناتج المحلي الحقيقي تراوح بين حد أدنى 296.81 مليار جنيه عام ٢٠٠١، وحد أقصى 1813.63 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 511.03% مقارنة بعام ٢٠٠١، وبدراسة الجدول رقم (٥)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 101.76 مليار جنيه تمثل نحو 12.77% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 796.63 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٩% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١١% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري

خلال تلك الفترة قدر بنحو 64.37%، مما يعني مزيداً من التقلبات الحادثة في هذا المتغير كما حدث بالنسبة للتقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقاً. وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

٢- الواردات السلعية والخدمية.

وبدراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة، تبين أن الواردات السلعية والخدمية تراوحت بين حد أدنى 77.60 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 526 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 577.84% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٥)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 31.07 مليار جنيه تمثل نحو 11.55% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 269.02 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٧% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٣%

تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي قدر بنحو 43.90 مليار جنيه تمثل نحو 15.28% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 287.40 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 88% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 12% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (2) لدراسة التقلبات في إجمالي فائض الطلب خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 77.97%، مما يعني زيادة التقلبات الحادثة في هذا المتغير كما حدث بالنسبة للتقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقاً. وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

جدول ٦. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية بطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٠٠).

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
١	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص ^د = 91.16 + 4٥.٣٤ س ^د (٢.١٦) * (١٠.٤٠)**	٠.٨٩	١٠٨.١٧**	٢٩٤.٢٠	٤٥.٣٤	١٥.٤١
٢	الفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص ^د = 55.71 + ٣٣.٧٨ س ^د (١.٧٥) ^{NS} (١٠.٢٦)**	٠.٨٨	١٠٥.٢٠**	٢٣١.٤٣	٣٣.٧٨	١٤.٦٠
٣	الحجم النسبي للفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص ^د = 22.35 + ١.٣٨ س ^د (٥.١١) * (٣.٠٥)**	٠.٤٠	٩.٢٨**	٣٢.٤٠	١.٣٨	٤.٢٦
٤	صافي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص ^د = 91.55 + ٤٥.٦٣ س ^د (٢.١٦) * (١٠.٤٠)**	٠.٨٩	١٠٨.١٤**	٢٩٦.٢٧	٤٥.٦٣	١٥.٤٠
٥	صافي فائض الطلب / الناتج المحلي (مليار جنيه)	ص ^د = 22.59 + ١.٣٨ س ^د (5.17) * (٣.٠٥)**	٠.٤٠	٩.٣٠**	٣٢.٦٧	١.٣٨	٤.٢٦

حيث ص^د = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
س^د = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢،، ١٦ = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة. NS: غير معنوي، (*) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١، (**) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحذار تمثل قيمة (ت) المحسوبة. المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢).

الهندسي لكل منهما، مما يعني أن معيار إجمالي فائض الطلب الكلي ساهم إيجابياً في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسؤوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات في الفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 73.97%، مما يعني مزيداً من التذبذب وعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة نتيجة تأثير التضخم على كافة قطاعات الاقتصاد القومي.

ثانياً: صافي فائض الطلب

يمثل هذا المتغير ذلك الجزء من فائض الطلب الذي لم يقابله عجزا في ميزان العمليات الجارية وهو يمثل ضغطاً تضخيمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويمكن تصويره بالمعادلة التالية:

$$D_{XV} = (D_X - F)$$

حيث D_{XV} = صافي فائض الطلب
 D_X = إجمالي فائض الطلب
 F = عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات (بدون تحويلات).

وبدراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة، تبين أن صافي فائض الطلب تراوح بين حد أدنى 50.75 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 825.74 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1527.19% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٦)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 45.63 مليار جنيه تمثل نحو 15.40% من المتوسط السنوي والذي قدر بنحو 296.27 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 89% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 11% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة صافي العمليات الجارية بدون تحويلات باعتبارها العامل المؤثر على صافي فائض الطلب تبين من دراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى (0.08) مليار جنيه عام ٢٠٠٤، وحد أقصى (4.68) مليار جنيه عام ٢٠١٢ بمتوسط قدر بنحو (2.07) مليار جنيه.

ان تطبيق معيار فائض الطلب كمؤشر من مؤشرات التضخم على واقع الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة أسفر عن حقيقة أساسية لا يجوز إهمالها وهي أن الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة قد شهد نمواً كبيراً في الإنفاق الكلي بمكوناته الأساسية وهي الاستهلاك العائلي والجماعي وعلى الاستثمار والمخزون السلعي، وأن هذا النمو قد أدى لخلق فائض طلب إجمالي كبير بعد الأزمة المالية العالمية والثورات التي حدثت خلال تلك الفترة حيث

من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات لإجمالي الواردات السلعية والخدمية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 55.90%، مما يعني مزيداً من التقلبات الحادثة في هذا المتغير كما حدث بالنسبة للمتغيرات المدروسة سابقاً خلال فترة الدراسة وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

وبالنسبة لإجمالي فائض الطلب، وبدراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 49.03 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 821.27 مليار جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1574.94% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٦)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين

جدول ٦. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية بطريقتي إجمالي فائض الطلب وصافي فائض الطلب في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٠٠).

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
١	إجمالي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص ^د = 91.16 + 4٥.٣٤ س ^د (٢.١٦) * (١٠.٤٠)**	٠.٨٩	١٠٨.١٧**	٢٩٤.٢٠	٤٥.٣٤	١٥.٤١
٢	الفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص ^د = 55.71 + ٣٣.٧٨ س ^د (١.٧٥) ^{NS} (١٠.٢٦)**	٠.٨٨	١٠٥.٢٠**	٢٣١.٤٣	٣٣.٧٨	١٤.٦٠
٣	الحجم النسبي للفجوة التضخمية (مليار جنيه)	ص ^د = 22.35 + ١.٣٨ س ^د (٥.١١) * (٣.٠٥)**	٠.٤٠	٩.٢٨**	٣٢.٤٠	١.٣٨	٤.٢٦
٤	صافي فائض الطلب (مليار جنيه)	ص ^د = 91.55 + ٤٥.٦٣ س ^د (٢.١٦) * (١٠.٤٠)**	٠.٨٩	١٠٨.١٤**	٢٩٦.٢٧	٤٥.٦٣	١٥.٤٠
٥	صافي فائض الطلب / الناتج المحلي (مليار جنيه)	ص ^د = 22.59 + ١.٣٨ س ^د (5.17) * (٣.٠٥)**	٠.٤٠	٩.٣٠**	٣٢.٦٧	١.٣٨	٤.٢٦

حيث ص^د = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
س^د = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢،، ١٦ = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة. NS: غير معنوي، (*) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠١، (**) معنوية عند مستوي معنوية ٠.٠٥. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحذار تمثل قيمة (ت) المحسوبة. المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢).

وبعد التوصل لإجمالي فائض الطلب الكلي ومكوناته الأساسية وهي الاستخدامات والموارد يمكن التعرف على الفجوة التضخمية عن طريق هذا المعيار بدراسة الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى 26.53 مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى قدر بنحو 616.17 مليار جنيه عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرت بنحو 2222.29% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٦)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 33.78 مليار جنيه تمثل نحو 14.60% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 231.43 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 88% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 12% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، ولوحظ تزايد تلك الفجوة التضخمية بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٥ حيث قدرت تلك الفجوة بنحو 137.10 مليار جنيه عام ٢٠٠٨، ونحو 616.17 مليار جنيه عام ٢٠١٥ بزيادة قدرت بنحو 349.42 مليار جنيه كما تميزت تلك الفترة بزيادة الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة لمحاولة تغطية الزيادة في الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية).

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقاً لمعيار إجمالي فائض الطلب الكلي، تبين من الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والذي يمثل ضغط فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي والطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري ويتم حسابه عن طريق قسمة إجمالي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى 15.53% عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 51.57% عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة قدرت بنحو 232.02% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٦)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 1.38% تمثل نحو 4.26% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 332.40، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٤٠% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٦٠% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة الجدول رقم (٢) أن متوسط إجمالي الاستثمارات لا يمثل في معظم سنوات فترة الدراسة أكثر من 16.36% من إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، بينما يمثل متوسط إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة نحو 82.91% مما يدل على أن الاستهلاك النهائي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي نظراً لاستثماره بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وقد تبين هذا من دراسة الأرقام القياسية للمستهلكين سواء في الريف أو في الحضر أو المتوسط

أ- النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات كمية وسائل الدفع (M_1) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (٧) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى ٤٢٠٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى ٢٧٨٤٣٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 694.59% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٨)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 16863.17 مليون جنيه، تمثل نحو 13.81%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 122133.23 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩١% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٩% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة. وبدراسة نفس الجدول رقم (٧) لدراسة التقلبات النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 68.93% وربما يرجع ذلك لضعف السيطرة على كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال تلك الفترة.

ب- الودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات كمية وسائل الدفع (M_1) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (٧) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى ١٤٧٠٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى ١٨٠٦٩٧ مليون جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1128.56% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٨)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 9388.40 مليون جنيه، تمثل نحو 15.19%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 61812.33 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٨٦%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ١٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٧) لدراسة التقلبات الحادثة في الودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 78.09%، وربما يرجع ذلك أن تلك الفترة شهدت كما سبق الكثير من التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار في تلك كمية الودائع وبلغت تلك التقلبات ذروتها عام ٢٠١٥.

ج- عرض النقود (كمية وسائل الدفع M_1)

وبعد استعراض مكونات عرض النقود حسب المفهوم الضيق أو ما يسمى بكمية وسائل الدفع (M_1)، يتضح من خلال الجدول رقم (٧) أن عرض النقود حسب هذا المفهوم خلال فترة الدراسة، تراوح بين حد أدنى ٤٩٧٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى ٤٥٩١٣٦ مليون جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 822.89% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٨)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 26251.57 مليون جنيه، تمثل نحو 14.27%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 183945.57 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩١%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٩% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٧) لدراسة التقلبات الحادثة في عرض النقود حسب المفهوم الضيق (M_1) خلال فترة الدراسة، تبين أن هناك فائض عرض والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية خلال نفس الفترة المذكورة. وبدراسة الجدول رقم (٩) خلال فترة الدراسة، تبين أن هناك فائض عرض النقود (فجوة تضخمية) حسب مفهوم عرض النقود (M_1) بلغ أقصاه نحو 33623.03 مليون جنيه عام ٢٠١٣، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي مما يؤدي لزيادة الأسعار، الأمر الذي يعني أن زيادة عرض النقود كان سبباً من أسباب التضخم خلال بعض سنوات تلك الفترة، بينما تشير الأرقام السالبة لفائض عرض النقود حسب مفهوم عرض النقود (M_1) أن هناك (فجوة انكماشية) خلال بعض سنوات الدراسة مما يعني وجود انكماش اقتصادي وصل أقصاه (41887.94) مليون جنيه عام ٢٠١٢ ويعزي انخفاض الفجوة التضخمية خلال بعض سنوات تلك الفترة إلى انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها تقييد الائتمان الممنوح للقطاع العام والخاص، وكذلك اتباع سياسة تقييد الإنفاق الحكومي، كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أن الطلب على النقود (الفجوة غير التضخمية) حسب نفس مفهوم عرض النقود (M_1) بلغ أقصاه نحو 67690.94 مليون جنيه عام ٢٠١٢، وهذا يتطابق مع بلوغ الفجوة الانكماشية لذروتها خلال نفس العام وذلك نتيجة السياسات السابقة الذكر التي تم اتباعها

بدأت الفجوة بين إجمالي فائض الطلب والعجز بميزان العمليات الجارية تتسع وهو ما يعني تنامي صافي فائض الطلب على نحو مستمر، وهو الأمر الذي تبلور في النهاية في مزاولة ضغط شديد على العرض الحقيقي على السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد المصري، وبالتالي دفع أسعارها نحو الارتفاع وعموماً قدر متوسط صافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة نحو 32.67% سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي وهي بل شك نسبة مرتفعة وخطيرة.

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية وفقاً لمعيار صافي فائض الطلب، تبين من الجدول رقم (٢) خلال فترة الدراسة أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والتي تمثل ضغط صافي فائض الطلب على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي والطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري ويتم حسابها عن طريق قسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 16.08% عام ٢٠٠٠، وحد أقصى قدر بنحو 51.89% عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرت بنحو 222.80% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وذلك بمتوسط قدر بنحو 32.67% خلال تلك الفترة المذكورة.

كما لوحظ أن الحجم النسبي للفجوة التضخمية المحسوب طبقاً لصافي فائض الطلب يقترب من المحسوب طبقاً لإجمالي فائض الطلب، الأمر الذي يشير إلى أن معيار صافي فائض الطلب ساهم إيجابياً أيضاً في رفع مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة أي مسؤوليته عن ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٢) لدراسة التقلبات في الفجوة التضخمية طبقاً لصافي فائض الطلب، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال فترة الدراسة قدر بنحو 77.92%، وربما يرجع ذلك أن تلك الفترة شهدت كما سبق الأزمة المالية العالمية والثورات العديدة وما تبعها من تأثيرات هيكلية على كافة قطاعات الاقتصاد القومي ظهر ذلك جلياً في زيادة العجز في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة.

ومما سبق يستنتج أن الفرق بين إجمالي فائض الطلب الكلي وعجز العمليات الجارية بدأ يتسع بشكل واضح بعد الأزمة المالية العالمية والسنوات التالية لذلك، وهو ما يعني أن النمو الذي حدث في الواردات لم يكن قادراً على أن يواكب الزيادة الضخمة التي حدثت في فائض الطلب مما دفع بالأسعار نحو الزيادة المستمرة والمضطردة.

ثالثاً: معيار فائض عرض النقود:

وتحدث الفجوة التضخمية طبقاً لهذا المعيار إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة.

$$IG = \Delta M - \left(\frac{M}{RGNP} \cdot \Delta RGNP \right)$$

حيث تشير IG إلى الفجوة التضخمية عن طريق معيار فائض عرض النقود، وتشير

$$M$$

ΔM للتغير في عرض النقود، بينما تشير $RGNP$ للطلب على النقود، وتشير

$$\Delta RGNP$$

إلى التغير في الناتج القومي الحقيقي.

ويمكن المحافظة على الاستقرار النقدي وتفاذي الاختلال عندما تتناسب الزيادة في عرض النقود مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي. ويعني مفهوم العرض النقدي رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وتتعدد المفاهيم بالإضافة إلى النقد المتداول والعملة المعونة، هناك أنواع تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة أي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في أضيق الحدود ويمكن التعرف على عرض النقود من خلال ثلاثة مفاهيم:

١- مجموع وسائل الدفع (M_1) (المفهوم الضيق): صافي البنكنوت المتداول

+ العملة المساعدة المتداولة + الودائع الجارية الخاصة + صافي مبيعات شهادات الاستثمار ذات الجوائز (مجموعة ج) نظراً لتمتع تلك الشهادات بدرجة عالية من السيولة كالودائع الجارية الخاصة.

٢- السيولة المحلية الخاصة (M_2) (المفهوم الواسع): مجموع وسائل الدفع

+ أشباه النقود. وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافاً إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية).

٣- إجمالي السيولة المحلية (M_3) (المفهوم الأوسع): السيولة المحلية

الخاصة + الودائع الحكومية لدى البنوك، وقد تم استعمال عرض النقود بالبحث حسب المفهومين (M_1)، (M_2) نظراً لتوافر البيانات عنهما.

أولاً: الفجوة التضخمية طبقاً لمفهوم عرض النقود حسب مجموع وسائل

الدفع (M_1):

وتتكون مجموع وسائل الدفع (M_1) حسب (المفهوم الضيق) من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى الودائع الجارية الحكومية بالعملة المحلية، وفيما يلي دراسة تلك العوامل بالتفصيل كما يلي:

جدول ٧. عرض النقود (كمية وسائل الدفع M_1)، (السيولة المحلية الخاصة M_2) خلال فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٠٠).

السنة	البيان	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (مليون جنيه) (١)	الودائع الجارية بالعملة المحلية (مليون جنيه) (٢)	كمية وسائل الدفع (M_1) (٣) = (١) + (٢)	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (مليون جنيه) (٤)	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية (مليون جنيه) (٥)	أشباه النقود (مليون جنيه) (٦) = (٤) + (٥)	السيولة المحلية الخاصة (مليون جنيه) (٧) = (٦) + (٣)
٢٠٠٠		٣٥٠٤٢	١٤٧٠٨	٤٩٧٥٠	١٥٧٨٠٦	٤٧٩٣٢	٢٠٥٧٣٨	٢٥٥٤٨٨
٢٠٠١		٣٨١٦١	١٥٣٣١	٥٣٤٩٢	١٧٠٨٤٨	٦٠٧٤٤	٢٣١٥٩٢	٢٨٥٠٨٤
٢٠٠٢		٤٢٣٧٩	١٧٨٢٤	٦٠٢٠٣	١٩٢٧١٨	٧٦٢٠٥	٢٦٨٩٢٣	٣٢٩١٢٦
٢٠٠٣		٤٨٢٥٨	١٨٩٥٤	٦٧٢١٢	٢١٢٠١٠	١٠٥٠٤٠	٣١٧٠٥٥	٣٨٤٢٦٢
٢٠٠٤		٥٥٩٣٣	٢١٦٧٣	٧٧٦٠٦	٢٣٦١٠٠	١٢٣٦٩٥	٣٥٧٧٩٥	٤٣٤٩١١
٢٠٠٥		٦٣٠٢٩	٢٦٦٥٦	٨٩٦٨٥	٢٨٣٠٢٠	١٢١٧٩٠	٤٠٤٨١٩	٤٩٣٨٨٤
٢٠٠٦		٧٤٢٣٩	٣٥٠٣٥	١٠٩٢٧٤	٣١٤١٨٨	١٣٦٨٩٤	٤٥١٠٨٢	٥٦٠٣٥٦
٢٠٠٧		٨٦٨٦٠	٤٤٤٣٠	١٣١٢٩٠	٣٧٧٤٢٤	١٥٣٩٧٤	٥٣١٣٩٨	٦٦٢٦٨٢
٢٠٠٨		١٠٤٦٥٦	٦٥٩٢٣	١٧٠٥٧٩	٤٣٦٢٦٨	١٥٩٨١٧	٥٩٦٠٨٥	٧٥٦٦٦٤
٢٠٠٩		١١٨١٤٦	٦٤٨٤٥	١٨٣٠٠١	٤٨١٠٥٤	١٦٦١٦٦	٦٤٨٢٢٠	٨١٤٢١١
٢٠١٠		١٣٥٢٠٩	٧٨٨٣١	٢١٤٠٤٠	٥٤٣٥٣٠	١٥٨١١٦	٧٠٣٤١٩	٩١٧٤٥٩
٢٠١١		١٦٧٨٨٧	٨٠٨٢٠	٢٤٨٧٠٧	٥٨٣٧٣٢	١٧٦٩٧٢	٧٦٠٧٠٤	١٠٠٩٤١١
٢٠١٢		١٩٤٠٢٧	٨٠٤٨٣	٢٧٤٥١٠	٦٣٣٨٥٨	١٨٦٠٤٠	٨١٩٨٩٨	١٠٩٤٤٠٨
٢٠١٣		٢٤١٠١١	١٠٣٠٨٩	٣٤٤٠٩٩	٧٢٧٧٧٨	٢٢٤٢٠٨	٩٥١٩٨٥	١٢٩٦٠٨٥
٢٠١٤		٢٧٠٨٥٦	١٣٩٦٩٨	٤١٠٥٥٤	٨٦٩٩٧٦	٢٣٦٠٧١	١١٠٦٠٤٧	١٥١٦٦٠١
٢٠١٥		٢٧٨٤٣٩	١٨٠٦٩٧	٤٥٩٣٣٦	٩٦٦٣٣٦	٢٥٦٧٥٣	١٢٢٣٠٨٩	١٦٨٢٢٢٥
المتوسط		١٢٢١٣٣.٢٣	٦١٨١٢.٣٣	١٨٣٩٤٥.٥٧	٤٤٩١٢٠.٥٨	١٤٩٤٢٥.٣٤	١٢٢١٣٣.٢٣	١٤٩٤٢٥.٥٧
الانحراف المعياري		٨٤١٨٤.١٦	٤٨٢٦٧.٧١	١٣١٣٣١.٣٦	٢٥٣٨٥١.٦٧	١٤٩٤٢٥.٣٤	١٢٢١٣٣.٢٣	١٤٩٤٢٥.٣٤
معامل الاختلاف		٦٨.٩٣	٧٨.٠٩	٧١.٤٠	٥٦.٥٢	٤٠.٢٨	٥٢.١٣	٥٦.٥٧
أكبر قيمة		٢٧٨٤٣٩.٠٠	١٨٠٦٩٧.٠٠	٤٥٩٣٣٦.٠٠	٩٦٦٣٣٦.٠٠	٢٥٦٧٥٣.٠٠	١٢٢٣٠٨٩.٠٠	١٦٨٢٢٢٥.٠٠
أصغر قيمة		٣٥٠٤٢.٠٠	١٤٧٠٨.٠٠	٤٩٧٥٠.٠٠	١٥٧٨٠٦.٠٠	٤٧٩٣٢.٠٠	٢٠٥٧٣٨.٠٠	٢٥٥٤٨٨.٠٠
% التغير		٦٩٤.٥٩	١١٢٨.٥٦	٨٢٢.٨٩	٥١٢.٣٦	٤٣٥.٦٦	٤٩٤.٤٩	٥٥٨.٤٤

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: ١- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الانترنت، ٢- البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول ٨. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية بطريقة عرض النقود حسب مفهومي (M_1)، (M_2) في مصر خلال فترة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٠٠).

م	المتغير التابع	المعادلة	R^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
١	النقد المتداول (مليون جنيه)	ص ^١ = ٢١٢٠٣.٧٣ + ١٦٨٦٣.١٧ س ^١ NS (١.٥٤) (١١.٨٦)	٠.٩١	١٤٠.٧١	١٢٢١٣٣.٢٣	١٦٨٦٣.١٧	١٣.٨١
٢	الودائع الحكومية الجارية (مليون جنيه)	ص ^٢ = ١٧٩٨٩.٠٦ + ٩٣٨٨.٤٠ س ^٢ NS (١.٨٢) (٩.١٨)	٠.٨٦	٨٤.٢٨	٦١٨١٢.٣٣	٩٣٨٨.٤٠	١٥.١٩
٣	(كمية وسائل الدفع) (M_1) (مليون جنيه)	ص ^٣ = ٣٩١٩٢.٧٥ + ٢٦٢٥١.٥٧ س ^٣ NS (١.٧٩) (١١.٥٩)	٠.٩١	١٣٤.٣٩	١٨٣٩٤٥.٥٧	٢٦٢٥١.٥٧	١٤.٢٧
٤	الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (مليون جنيه)	ص ^٤ = ٨٨٦٢.٨٥ + ٥١٧٩٥.٠٣ س ^٤ NS (٠.٢٧) (١٥.٣١)	٠.٩٤	٢٣٤.٣٨	٤٤٩١٢٠.٥٨	٥١٧٩٥.٠٣	١١.٥٣
٥	الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية (مليار جنيه)	ص ^٥ = ٤٤١٣٩.٣٥ + ١٢٣٨٦.٥٩ س ^٥ NS (٦.٧٤) (١٨.٢٨)	٠.٩٦	٣٣٤.١٥	١٤٩٤٢٥.٣٤	١٢٣٨٦.٥٩	٨.٢٩
٦	أشباه النقود (مليون جنيه)	ص ^٦ = ٥٣٠٠٢.٢٢ + ٦٤١٨١.٦١ س ^٦ NS (١.٥٥) (١٨.١١)	٠.٩٦	٣٢٧.٨٥	٥٩٨٥٤٥.٩٢	٦٤١٨١.٦٢	١٠.٧٢
٧	السيولة المحلية الخاصة (M_2) (مليون جنيه)	ص ^٧ = ١٣٨٠٩.٤٧ + ٩٠٤٣٣.١٨ س ^٧ NS (٠.٢٥) (١٥.٦٨)	٠.٩٥	٢٤٥.٨٥	٧٨٢٤٩١.٤٩	٩٠٤٣٣.١٨	١١.٥٦

حيث ص^١ = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
 س^١ = متغير الزمن حيث هـ = ١، ٢، ٣،، ١١، معامل التحديد R^2 .
 (*) مخوية عند مستوى مخوية ٠.٠١، (**) مخوية عند مستوى مخوية ٠.٠٥.
 القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحدار تمثل قيمة (ت) المخوية.
 المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٧).

وفيما يلي تفصيل كل من أشباه النقود والسيولة المحلية الخاصة حيث تم شرح مجموع وسائل الدفع قبل ذلك بالتفصيل وذلك كما يلي:

أ- أشباه النقود

وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافا إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية)، وفيما يلي تفصيل كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية.

ثانيا: الفجوة التضخمية طبقا لمفهوم عرض النقود حسب السيولة المحلية الخاصة (M_2):

وتتكون السيولة المحلية الخاصة (M_2) حسب (المفهوم الواسع) من مجموع وسائل الدفع بالإضافة إلى أشباه النقود، وتشمل أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ومنها ودائع القطاع العام والخاص والقطاع العائلي مضافا إليها الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية)،

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات أشباه النقود خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (٧) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى ٤٧٩٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى ٢٥٦٧٥٣ مليون جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 435.66% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٨)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 12386.59 مليون جنيه، تمثل نحو 8.29%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 149425.43 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٦%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٧) لدراسة التقلبات الحادثة في الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 40.28%، وربما يرجع ذلك إلى التقلبات الاقتصادية المتتالية والمستمرة منذ بداية الفترة وحتى عام ٢٠١٥ مما أثر على الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية.

أ- الودائع غير الجارية بالعملة المحلية:

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات السيولة المحلية الخاصة (M_2) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (٧) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى 157806 مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى ٩٦٦٣٣٦ مليون جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 512.36% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٨)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بنحو 51795.03 مليون جنيه، تمثل نحو 11.53%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 449120.58 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٤%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٦% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٧) لدراسة التقلبات الحادثة في الودائع غير الجارية بالعملة المحلية كأحد مكونات أشباه النقود خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال فترة الدراسة قدر بنحو 56.52%، وربما يرجع ذلك إلى التقلبات الاقتصادية المستمرة والمتتالية والتي بلغت ذروتها عام ٢٠١٥ مما أثر على الودائع غير الجارية بالعملة المحلية.

ب- الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية

جدول ٩. الفجوة التضخمية والحجم النسبي لها تبعاً لطريقة عرض النقود حسب مفهومي (M_1)، (M_2) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

السنة	البيان	النتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون جنيه) (١)	عرض النقود (كمية وسبل الدفع) M_1 (مليون جنيه) (٢)	عرض النقود (السيولة المحلية الخاصة) M_2 (مليون جنيه) (٣)	محل التغير في M_1 (مليون جنيه) (٤)	محل التغير في M_2 (مليون جنيه) (٥)	محل التغير في الناتج المحلي (مليون جنيه) (٦)	كمية النقود M_1 الناتج المحلي (٨) (١) = (٧) - (٦)	كمية النقود M_2 الناتج المحلي (٨) (١) = (٧) - (٦)	الزيادة في التضخمية في عرض النقود M_1 (مليون جنيه) $\times (٨) = (١٠) \times (٧)$	الزيادة في التضخمية في عرض النقود M_2 (مليون جنيه) $\times (٨) = (١٠) \times (٧)$	فائض عرض النقود M_1 (الفجوة التضخمية) (مليون جنيه) (١١) - (١٠)	فائض عرض النقود M_2 (الفجوة التضخمية) (مليون جنيه) (١٢) - (١١)
٢٠٠٠		315667.00	49750.00	255488.00	-	-	-	0.16	0.81	-	-	-	-
٢٠٠١		296812.40	53492.00	285084.00	3742.00	29596.00	9833.70	0.18	0.96	1772.24	9445.13	1969.76	20150.87
٢٠٠٢		306303.00	60203.00	329126.00	6711.00	44042.00	9490.60	0.20	1.07	1865.35	10197.76	4845.65	33844.24
٢٠٠٣		365547.90	67212.00	384262.00	7009.00	55136.00	59244.90	0.18	1.05	10893.15	62277.92	(3884.15)	(7141.92)
٢٠٠٤		381001.30	77606.00	434911.00	10394.00	50649.00	15453.40	0.20	1.14	3147.70	17639.98	7246.30	33009.02
٢٠٠٥		398612.40	89685.00	493884.00	12079.00	59873.00	17611.10	0.22	1.24	3962.37	21820.30	8116.63	37152.70
٢٠٠٦		426149.90	109274.00	560356.00	19589.00	66472.00	27537.50	0.26	1.31	7061.21	36209.80	12527.79	30262.20
٢٠٠٧		616606.00	131290.20	662688.20	22016.20	102332.20	190456.10	0.21	1.07	40552.67	204689.88	18536.47	(102357.68)
٢٠٠٨		761398.20	170579.00	766664.00	39288.80	103975.80	144792.20	0.22	1.01	32438.36	145793.58	6850.44	(41817.78)
٢٠٠٩		796835.72	182991.00	831211.00	12412.00	64547.00	35437.52	0.23	1.04	8138.12	36966.28	4273.88	27580.72
٢٠١٠		837741.30	214040.00	917459.00	31049.00	86248.00	40905.58	0.26	1.10	10451.24	44798.07	20597.76	41449.93
٢٠١١		989658.60	248707.00	1009411.00	34667.00	91952.00	151917.30	0.25	1.02	38177.71	154949.39	(3510.71)	(62997.39)
٢٠١٢		1313569.40	274510.00	1094408.00	25803.00	84997.00	323910.80	0.21	0.83	1767690.94	269868.17	41887.94	(184871.17)
٢٠١٣		1466895.81	344099.86	1296085.62	69589.86	201677.62	153326.41	0.23	0.88	35966.83	135472.58	33623.03	66205.04
٢٠١٤		1659635.80	410554.00	1516601.00	1166454.14	220515.38	192739.99	0.25	0.91	47679.24	176128.80	18774.90	44386.58
٢٠١٥		1813625.70	459136.00	1682225.00	165624.00	153989.90	153989.90	0.25	0.93	338983.96	142833.03	9598.04	22790.97
المتوسط		786628.78	183945.57	782491.49	27292.40	95115.80	101776.47	0.22	1.02	23252.07	97939.38	4040.33	(2823.58)
أكبر قيمة		1813625.70	459136.00	1682225.00	165624.00	153989.90	323910.80	0.26	1.31	1767690.94	269868.17	33623.03	66205.04
أصغر قيمة		296812.40	49750.00	255488.00	3742.00	29596.00	9490.60	0.16	0.81	1772.24	9445.13	1969.76	(184871.17)

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: ١- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الانترنت.

٢- البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

ج- إجمالي أشباه النقود

وبدراسة هذا المتغير كأحد مكونات السيولة المحلية الخاصة (M_2) خلال فترة الدراسة، تبين من خلال الجدول رقم (٧) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى ٢٠٥٧٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وحد أقصى ١٢٢٣٠٨٩ مليون جنيه عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة قدرت بنحو 494.49% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبدراسة الجدول رقم (٨)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمعدل سنوي 64181.61 مليون جنيه، تمثل نحو 10.72%، من المتوسط السنوي المقدر بنحو 598545.92 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو ٩٦%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي ٤% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (٧) لدراسة التقلبات الحادثة في أشباه النقود خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 52.13%، ويرجع ذلك إلى التقلبات الاقتصادية التي حدثت في مكونات أشباه النقود أي في كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية.

وبدراسة الجدول رقم (٩) خلال فترة الدراسة، تبين أن هناك فائض عرض النقود (فجوة تضخمية) حسب مفهوم عرض النقود (M_2) بلغ أقصاه نحو 66205.04 مليون جنيه عام ٢٠١٣، مما يعني أن الزيادة في عرض النقود كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي مما يؤدي لزيادة

الأسعار، الأمر الذي يعني أن زيادة عرض النقود كان سبباً من أسباب التضخم خلال بعض سنوات تلك الفترة، بينما تشير الأرقام السالبة لفائض عرض النقود حسب مفهوم عرض النقود (M_2) أن هناك (فجوة انكماشية) خلال بعض سنوات الدراسة مما يعني وجود انكماش اقتصادي وصل أقصاه (184871.17) مليون جنيه عام ٢٠١٢ ويعزي انخفاض الفجوة التضخمية خلال بعض سنوات تلك الفترة إلى انتعاش سياسات اقتصادية من شأنها تقبيد الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، وكذلك اتباع سياسة تقبيد الانفاق الحكومي، كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أن الطلب على النقود (الفجوة غير التضخمية) حسب نفس مفهوم عرض النقود (M_2) بلغ أقصاه نحو 269868.17 مليون جنيه عام ٢٠١٢، وهذا يتطابق مع بلوغ الفجوة الانكماشية لذروتها خلال نفس العام وذلك نتيجة السياسات السابقة الذكر التي تم اتباعها، كما يلاحظ أن تلك النتائج تتفق مع الفجوة التضخمية وغير التضخمية حسب مفهوم عرض النقود بالمفهومين (M_1)، (M_2) خلال نفس الفترة المذكورة.

المحور الثالث: الضغوط التضخمية المحلية عن طريق نسبة الإفراط النقدي.

ويستند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة في نظرية كمية

النقود. ويتم حسابه من المعادلة التالية:

$$Mext = \phi_0 Y_t - M_t$$

حيث أن: $Mext$ تمثل حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود، ϕ_0 تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس، ويمكن الحصول عليها عن طريق قسمة كمية النقود المتداولة M

أقصاها عام ٢٠٠٦ بنحو 162.47%، وهذا يتطابق مع مفهوم عرض النقود (M_1) كما سبق بيان ذلك وبالنسبة لحجم الإفراط النقدي لحساب كمية النقود الزائدة عن المستوي الأمثل الذي يلزم للمحافظة على ثبات الأسعار، ودراسة الجدول رقم (١٠) خلال فترة الدراسة، اتضح أن مجموع الإفراط النقدي الزائد عن الكمية المثلى قدر بنحو 934314.37 مليون جنيه، 2203722.17 مليون جنيهه خلال فترة الدراسة طبقاً لمفهوم عرض النقود على الترتيب، يمثل نحو 7.33%، 17.29% طبقاً لمفهوم عرض النقود على الترتيب من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة المقدر بنحو 12746060.43 مليون جنيه،

وبمقارنة حجم الإفراط النقدي بصافي فائض الطلب خلال فترة الدراسة، تبين أن حجم الإفراط النقدي كان مسؤولاً عن أحداث النسبة الكبرى من صافي فائض الطلب الذي اعتبر سبباً من أسباب التضخم كما تم الإشارة سابقاً، بنسبة قدرت بنحو 20.17%، 47.58% بالنسبة لمفهوم عرض النقود (M_2)، (M_1) على الترتيب، وارتفاع هذه النسبة في حالة مفهوم عرض النقود (M_2) يؤكد أن حجم الإفراط النقدي ساهم إيجابياً في خلق التضخم، مما يدل على مدى العلاقة بين الوثيقة بين نسبة الإفراط النقدي ونسبة الفجوة التضخمية سواء طبقاً لإجمالي فائض الطلب، أو لصافي فائض الطلب حيث تكاد تتشابه مع بعضها البعض بمعنى أن النمو الذي حدث في كمية النقود أدى لخلق فائض الطلب، وأن التزايد في فائض الطلب أدى لارتفاع مماثل في مستويات الأسعار، الأمر الذي يعني أن تلك النسب تمثل نسبة مرتفعة من صافي فائض الطلب نظراً لما تقوم به الدولة أحياناً باتباع سياسة النقود الرخيصة التي تتمثل في زيادة كمية النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الاستقرار النقدي مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد المصري تدفع بالمستوي العام للأسعار نحو الارتفاع.

جدول ١٠. نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة الإفراط النقدي بمفهوم (M_1)، (M_2) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

البيان	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	عرض النقود (كمية وسائل الدفع) (مليون جنيه)	عرض النقود (السوية المحلية الخاصة) (M_2) (مليون جنيه)	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي طبقاً ل (M_1) (%)	نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي طبقاً ل (M_2) (%)	الرقم القياسي لنصيب الوحدة المنتجة طبقاً ل (M_1) (%)	الرقم القياسي لنصيب الوحدة المنتجة طبقاً ل (M_2) (%)	النقد المثلي M_1 (مليون جنيه) = (٨) × (١) = (0.158) (١)	النقد المثلي M_2 (مليون جنيه) = (٩) × (١) = (0.809) **	حجم الإفراط النقدي M_1 (مليون جنيه) = (١٠) - (٨) = (٢)	حجم الإفراط النقدي M_2 (مليون جنيه) = (١١) - (٩) = (٢)	نسبة الإفراط النقدي M_1 (%) = (١٠) - (١) = (٩)	نسبة الإفراط النقدي M_2 (%) = (١١) - (١) = (١٠)	السنة
٢٠٠٠	315667.00	49750.00	255488.00	0.16	0.16	100.00	100.00	49750.00	255488.00	6713.54	44856.14	2.26	15.11	٢٠٠٠
٢٠٠١	296812.40	53492.00	285084.00	0.18	0.18	114.35	0.96	46778.46	240227.86	6713.54	44856.14	2.26	15.11	٢٠٠١
٢٠٠٢	306303.00	60203.00	329126.00	0.20	0.20	124.71	1.07	48274.21	247909.16	11928.79	81216.84	3.89	26.52	٢٠٠٢
٢٠٠٣	365547.90	67212.00	384262.00	0.18	0.18	116.66	1.05	57611.37	295859.57	9600.63	88402.43	2.63	24.18	٢٠٠٣
٢٠٠٤	381001.30	77606.00	434911.00	0.20	0.20	129.24	1.14	60046.87	308366.92	17559.13	126544.08	4.61	33.21	٢٠٠٤
٢٠٠٥	398612.40	89685.00	493884.00	0.22	0.22	142.76	1.24	62822.43	322620.63	26862.57	171263.37	6.74	42.96	٢٠٠٥
٢٠٠٦	426149.90	109274.00	560356.00	0.26	0.26	162.70	1.31	67162.41	344908.35	42111.59	215447.65	9.88	50.56	٢٠٠٦
٢٠٠٧	616606.00	131290.20	662688.20	0.21	0.21	135.10	1.07	97178.83	499055.76	34111.37	163632.44	5.53	26.54	٢٠٠٧
٢٠٠٨	761398.20	170579.00	766664.00	0.22	0.22	142.15	1.01	119998.48	616244.66	50580.52	150419.34	6.64	19.76	٢٠٠٨
٢٠٠٩	796835.72	182891.00	831211.00	0.23	0.23	145.71	1.04	125583.53	644926.34	57407.47	186284.66	7.20	23.38	٢٠٠٩
٢٠١٠	837741.30	214040.00	917459.00	0.26	0.26	162.11	1.10	132030.37	678033.65	82009.63	239425.35	9.79	28.58	٢٠١٠
٢٠١١	989658.60	248707.00	1009411.00	0.25	0.25	159.46	1.02	155972.96	800989.32	92734.04	208421.68	9.37	21.06	٢٠١١
٢٠١٢	1313569.40	274510.00	1094408.00	0.21	0.21	132.60	0.83	207022.20	1063149.52	67487.80	31258.48	5.14	2.38	٢٠١٢
٢٠١٣	1466895.81	344099.86	1296085.62	0.23	0.23	148.84	0.88	231186.87	1187245.66	112912.99	108839.96	7.70	7.42	٢٠١٣
٢٠١٤	1659635.80	410554.00	1516601.00	0.25	0.25	156.96	0.91	261563.23	1343241.55	148990.77	173359.45	8.98	10.45	٢٠١٤
٢٠١٥	1813625.70	459136.00	1682225.00	0.25	0.25	160.63	0.93	285832.47	1467874.70	173303.53	214350.30	9.56	11.82	٢٠١٥
المجموع	12746060.43	-	-	-	-	-	-	-	-	934314.37	2203722.17	-	-	
المتوسط	796628.78	183945.57	782491.49	0.22	0.22	138.33	1.02	125550.92	644758.85	62287.62	146914.81	6.09	18.62	
أعلى قيمة	1813625.70	459136.00	1682225.00	0.26	0.26	162.70	1.31	285832.47	1467874.70	173303.53	239425.35	9.88	50.56	
أصغر قيمة	296812.40	49750.00	255488.00	0.16	0.16	100.00	0.81	46778.46	240227.86	6713.54	44856.14	2.26	15.11	

* عرض النقود (M_1) = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة الأساس (٢٠٠٠).

** عرض النقود (M_2) = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة الأساس (٢٠٠٠).

*** مجموع الإفراط النقدي الزائد عن الكمية المثلى يمثل نحو 7.33% = (934314.37 / 12746060.43) * 100، 17.29% = (2203722.17 / 12746060.43) * 100.

٢- البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
٤- تشجيع الأفراد على الادخار، فكلما زاد الميل للاختار انخفض الميل للاستهلاك مما يعمل على محاولة دفع عجلة الاستثمار وزيادة معدلاته بناءً على معدلات الادخار المحلي مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى تقييد الطلب الكلي، وكل ذلك مرهون بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي بالبنية التحتية للدولة مما يؤدي لتحقيق معدلات التنمية المتواصلة وتقليل معدلات التضخم.

المراجع

أحمد إبراهيم محمد أبو خليل (د)، القياس المحاسبي لثر التضخم على الربح الضريبي والمتأخرات الضريبية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (١٣)، العدد (٤)، ١٩٨٩.

على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، $Y_t =$ تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة t ، $M_t =$ تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t . وقيل التعرف على حجم الإفراط النقدي يجب التعرف على نظور نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة (ρ_0) طبقاً لمفهوم عرض النقود (M_1)، ودراسة الجدول رقم (١٠) خلال فترة الدراسة، كانت كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقابلها 22 قرشاً في التداول كمتوسط لتلك الفترة، وقد تراوح بين حد أدنى 16 قرشاً خلال عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 26 قرشاً خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠١٠ مما يدل على أن حجم الإفراط النقدي كان سبباً من أسباب التضخم خلال سنوات الدراسة بلغ أقصاه عام ٢٠١٠ خلال تلك فترة الدراسة، كما اتضح سابقاً من قياس الفجوة التضخمية طبقاً لمعيار فائض عرض النقود.

وقد تم التوصل لنفس النتيجة السابقة، عند دراسة الأرقام القياسية لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة على اعتبار سنة الأساس عام ٢٠٠٠ حيث تبين تزايدها خلال فترة الدراسة وبلغت أقصاها عام ٢٠١٠ بنحو 162.11%، وبالنسبة لمفهوم عرض النقود (M_2)، ودراسة الجدول رقم (١٠) خلال فترة الدراسة، كانت كل وحدة من الناتج المحلي الحقيقي يقابلها 1.02 جنيهاً في التداول كمتوسط لتلك الفترة، وقد تراوح بين حد أدنى 81 قرشاً خلال عام ٢٠٠٠، وحد أقصى 1.31 جنيهاً خلال عام ٢٠٠٦، مما يدل على أن حجم الإفراط النقدي كان سبباً من أسباب التضخم خلال سنوات فترة الدراسة بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦، كما اتضح سابقاً من قياس الفجوة التضخمية طبقاً لمعيار فائض عرض النقود.

وقد تم التوصل لنفس النتيجة السابقة، عند دراسة الأرقام القياسية لنصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة على اعتبار سنة الأساس عام ٢٠٠٠ حيث تبين تزايدها خلال فترة الدراسة وبلغت

علي توفيق الصادق(د)، العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء بالكويت خلال الفترة ١٦-١٨/٣/١٩٨٥، دار الشباب للنشر، ١٩٨٥.

محمد أحمد عبد الدايم(د)، دراسة اقتصادية للفجوة التضخمية في الاقتصاد المصري، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد (٥)، العدد (١٢)، ديسمبر ٢٠١٤.

(محمد فخري مكي(د)، الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، السنة (٣٨)، العدد (٣٧٠)، القاهرة، أكتوبر ١٩٧٧.

Ibrahim L. Awad, The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study, Munich Personal Repec Archive (MPRA), May, 2002.

Hellerstein, Rebecca, The Impact of Inflation, Federal Reserve Bank of Boston, Winter 1997.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg

الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg

أحمد سعيد دويدار(د)، التضخم وأثره علي مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والإقليمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مارس ١٩٨٠.

أحمد عبد الرحيم عبد الرحيم أحمد(د)، أثر سياسة التمويل التضخمي علي الإدخار المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٨/١٩٨٩)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ١٩٩١.

أسماء اسماعيل أبو الفتوح طرابيه، دراسة تحليلية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٠١٨.

رمزي زكي(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

سعيد هنتات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٠٦.

Domestic Inflationary Pressures in the Egyptian Economy

Oweda, M. A. ; M. M. G. Al-Magraby ; M. A. Shata and Asmaa E. A. Trabiah
Agric, Economic Dept, fac. of Agric. Mans. Univ.

ABSTRACT

Inflation is defined as the continuous and significant rise in the overall price of all or most of the goods and services in the economy. This rise is in a continuous and prolonged period, leading to a decrease in the purchasing power of individuals. Inflation may arise as a result of the increase in the amount of money. In this case, the amount of money in circulation should be restricted to reduce inflationary gaps in the national economy. Inflation also arises due to increased demand for goods and services without an increase in GDP. It is also the result of increased costs of production components, with no increase in demand or wages at rates exceeding the rates of increase in productivity or increased prices of domestic and imported inputs, or arises as a result of some structural factors of economic and social structures, R real interest rates, low domestic savings, leading to the decline in capital formation and the low purchasing power of money, which adversely affects both the well-being of the population and the rate of growth of the Egyptian economy as a whole. The problem of the study is to increase the inflationary pressures on the Egyptian economy. The average inflation rate during the period 2000-2015 was estimated at 7.48%. The rate increased to 9.55% during the period 2010-2015. The period (2008-2015), estimated at 10.63%, and estimated inflation by 11.5% in 2015, which means that it grows automatically at high rates may reach hyperinflation, and then explosive inflation, which destroys all sectors of the national economy and relentless, which requires him Studying inflationary pressures on the national economy to reduce their effects both in the short and long term The aim of this study is to study the local inflationary pressures in Egypt, which result in a series of structural imbalances during the period (2000-2015), through the coefficient of monetary stability or inflationary pressure. The measurement of the speed of circulation of money used to settle economic transactions over a given period of time, the inflationary gap through the aggregate surplus demand criterion, the net excess demand, the surplus money supply criterion and finally the over-cash ratio criterion. In terms of monetary stability or inflationary pressure, and the measurement of the speed of circulation of money used to settle economic transactions over a given period of time, it was found that there was relatively stable circulation of money during the study period, both for (), (During increasing periods of inflation, possibly due to increased pumping of increasing amounts of money in specific areas without turning more than once a year, or to increase the tendency of individuals to compact, indicating that the slow pace of circulation of money during periods of inflation, and then not The speed of money circulation positively contributes to raising the maximum levels T During this period, any lack of responsibility for the high annual inflation rates, it turns out that the degree of monetary stability was the cause of inflation, which generates inflationary pressures on the Egyptian economy. For the domestic inflation gap by the aggregate surplus demand standard, the net surplus demand, and the surplus money supply standard, it also shows that the average total investment does not represent in most of the study years more than 16.36% of total aggregate expenditure or aggregate demand, Total consumption during the same period amounted to 82.91, which means that the aggregate gross demand surplus criterion positively contributed to raising the price levels during the years of study, which is responsible for the high annual inflation rates. The fluctuations in the inflation gap during the study period were estimated at 73.97% Of the improved inflationary gap Indicating that the net demand surplus criterion also contributed positively to raising price levels during the study period, which is responsible for the high annual inflation rates. The fluctuations in the inflationary gap were estimated according to the net surplus of demand During the study period by 77.92%. It was also found that the surplus money supply (inflationary gap) according to the concept of money supply (), reached a maximum of about 33623.03 million pounds and about 66205.04 million pounds in 2013, respectively, which means that the increase in money supply was greater than the increase in national product Which means that the increase in money supply was one of the causes of inflation during some years of that period. It is also noted that these results correspond to the inflationary gap according to the concept of money supply in both senses, during the same period. As for the percentage of over-cash, it was found that the volume of over-cash must be defined as the development of the share of the productive unit of the domestic product in the amount of money traded. It was found that each unit of real GDP corresponds to 22 piasters, 1.02 pounds in circulation as the average of the money supply concepts, In terms of the inflation gap, as shown above by measuring the inflationary gap according to the surplus criterion of money supply, and the relationship between the document between the ratio of excessive cash and inflation gap ratio, according to the aggregate demand surplus, Or net surplus demand where it is The increase in demand surplus led to a similar rise in price levels. It was clear that this ratio was estimated at 20.17% and 47.58% for money supply concepts, The increase in this percentage in the case of the concept of money supply () confirms that the amount of excessive cash contributed positively to the creation of inflation, which means that these ratios represent a high proportion of the net surplus demand because of what the state sometimes follow the policy of cheap money The policy of cheap money, which is to increase the amount of money traded without offsetting an increase in growth And the GDP to achieve monetary stability, which leads to increase inflationary pressures in the Egyptian economy pushing the general level of prices upward. The study recommended the need to coordinate macroeconomic policies, both monetary and financial and trade to achieve the general economic objectives of the state, and encourage individuals to save. The tendency to consume, which works to try to drive the investment and increase rates based on the rates of domestic savings, which leads to the restriction of consumption, which in turn restrict the total demand, all depends on political

Oweda, M. A. et al.

stability and Economic and social and legislative infrastructure of the state, which leads to the achievement of sustainable development rates and reduce inflation rates.